

السياسة الصناعية الوطنية
" برنامج دعم الصناعة ٢٠٠٩-٢٠١١ "

وزارة الصناعة والتجارة
المملكة الأردنية الهاشمية
٢٠٠٨/١٢/28

الصفحة

المحتويات

٣

الخلاصة التنفيذية

٤

الرؤيا

٤

المبادئ العامة للسياسة الصناعية

| | |
|----|--|
| ٥ | محاور دعم الصناعة الوطنية |
| ٥ | أولاً:- الدعم الفني والمالي والبحث والتطوير والإبداع |
| ١٠ | ثانياً:- تنمية الصادرات |
| ١٢ | ثالثاً:- تشجيع الاستثمار |
| ١٣ | رابعاً:- المواصفات والمقاييس |
| ١٥ | خامساً:- البيئة |
| ١٦ | سادساً:- السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية |
| ١٦ | جدول ملخص كلفة تنفيذ السياسة الصناعية |
| ١٧ | التوصيات |
| ١٨ | ملحق رقم (١) المؤشرات الاقتصادية (الصناعية) |

الخلاصة التنفيذية:

نظراً لأهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الأردني والتحديات التي تواجه القطاع، فقد أصبح من الضروري وضع وتنفيذ سياسة صناعية وطنية بهدف تعزيز تنافسية القطاع وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وتمكينه من زيادة صادراته إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية.

قامت وزارة الصناعة والتجارة وبالتعاون مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص بإعداد السياسة الصناعية الوطنية من أجل تأهيل وتطوير قطاع الصناعة

وتمكينه من مجابهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي والاستفادة من الفرص المتاحة لهذا القطاع وتحديد البرامج والميزانيات المطلوبة لهذه الغاية.

تتمثل المبادئ العامة للسياسة الصناعية الوطنية في تعظيم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل المتاحة في القطاع الصناعي والتركيز على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات وتقديم الدعم والحوافز التي تخدم القطاعات الصناعية بشكل عام والتركيز على الصناعات التصديرية وتطوير آلية حديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تركز السياسة الصناعية على محاور تقديم الدعم الفني والمالي والبحث والتطوير والإبداع، وتنمية الصادرات، وتشجيع الاستثمار، والبيئة، والمواصفات والمقاييس، والسياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية. وقد بلغت الكلفة اللازمة لتنفيذ السياسة الصناعية وتقديم الدعم الفني اللازم في المحاور المذكورة أعلاه ١١٣,٤٧٥ مليون دينار وذلك على مدار ٣ سنوات (٢٠٠٩-٢٠١١).

ولغاية تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه توصي وزارة الصناعة والتجارة بإقرار مسودة السياسة الصناعية الجديدة والتي حددت السياسات العامة والاستراتيجيات والآليات اللازمة لدعم الصناعة خلال الثلاثة أعوام القادمة (٢٠٠٩ - ٢٠١١)، وتكليف وزارة الصناعة والتجارة/ مديرية التنمية الصناعية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط التنفيذية اللازمة، وتشكيل اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية وتشكيل فرق العمل المكلفة للقيام بالمهام المناطة بها.

السياسة الصناعية الوطنية

" برنامج دعم الصناعة ٢٠٠٩-٢٠١١ "

الرؤيا:

خلق قطاع صناعي منافس في السوقين المحلي والأجنبي يتمتع بمعدلات نمو عالية مما ينعكس إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد والصادرات والعجز في الميزان التجاري وتخفيض نسبة البطالة.

المبادئ العامة للسياسة الصناعية:

تتمثل المبادئ العامة للسياسة الصناعية الوطنية في تعظيم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والتركيز على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات وتقديم الدعم والحوافز التي تخدم القطاعات الصناعية بشكل عام والتركيز على الصناعات التصديرية وشمول القطاعات المساندة للقطاع الصناعي وتطوير آلية حديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد تبنت السياسة الصناعية الأهداف الرئيسية التالية:

- ١- تنمية قطاع الصناعة.
- ٢- زيادة حجم الصادرات.
- ٣- زيادة فرص العمل الأردنية المتاحة في القطاع الصناعي.
- ٤- زيادة حجم الاستثمار الكلي/ الصناعي.

محاوير دعم الصناعة الوطنية

أولاً: الدعم الفني والمالي والبحث والتطوير والإبداع:

١. تقديم الدعم الفني في مجالات التصميم وتطوير الأنظمة وتطوير المنتجات والتدريب والإدارة والتسويق والمعلومات وتشجيع إقامة دراسات المقارنة (Benchmarking Studies) لبعض القطاعات الصناعية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مما يلبي احتياجات الأسواق الدولية.
(كلفة التنفيذ: ٧ مليون دينار)

الهدف: زيادة عدد الشركات الصناعية وعدد القطاعات الصناعية المستهدفة لزيادة تنافسيتها ورفع قدراتها الإدارية وذلك نظراً للحاجة الماسة للشركات الصناعية لرفع قدراتها الإدارية لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها.

٢. تقديم الدعم الفني والمالي غير المباشر (Productivity Enhancement) للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME's) لتسهيل عملية التجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج.
(كلفة التنفيذ: ٩,٥ مليون دينار)

الهدف: تمكين أكبر عدد ممكن من الشركات الصناعية اقتناء تكنولوجيا حديثة متطورة تساهم في إنتاج منتجات حديثة وذات جودة عالية واستهلاك طاقة أقل لتخفيض كلف الإنتاج لمنافسة منتجات الدول الأخرى.

٣. تقديم الدعم الفني والمالي غير المباشر (Productivity Enhancement) للشركات المبتدئة (Start-Ups) لتسهيل عملية التجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج.
(كلفة التنفيذ: ٤ مليون دينار)

الهدف: مساعدة الشركات الصناعية المبتدئة للسير والنمو والاستمرارية على الطريق الصحيح من خلال تسهيل اقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج وخلق فرص عمل جديدة.

٤. تشجيع ثقافة الابتكار وتعزيز بيئة ريادة الأعمال ونقل التكنولوجيا وتقديم خدمات دعم الأعمال للرواد من خلال:

٤,١ وضع آلية للربط بين الجامعات والمدارس وبين الشركات والمؤسسات الصناعية في القطاع الخاص وتنظيم نشاطات مشتركة منهجية لعرض قصص نجاح ريادية.

(كلفة التنفيذ: ٢ مليون دينار)

الهدف: ضمان استمرارية تقديم الدعم ووضع الانظمة المتعلقة بالابداع مثل خدمات شبكة مراكز الابداع الاردنية وقياس النتائج المتوقعة ودراسة أثرها، حيث ما زالت المملكة تعاني من انقطاع العلاقة بين البحث العلمي وامكانية الاستفادة تجارياً من نتائجه.

٤,٢ تعزيز مشاركة الشركات في البرامج الوطنية والدولية الهادفة إلى نشر التكنولوجيا وتشجيع المشاركة في مشروعات البحث والتطوير الدولية.

(كلفة التنفيذ: ١ مليون دينار)

الهدف: دعم نقل التكنولوجيا الى المؤسسات الاردنية وتشجيعها على عمليات البحث والتطوير مما يرفع تنافسيتها ويساعدها على مواكبة التطوير التكنولوجي في الصناعة والاقتصاد.

٤,٣ تقديم الدعم الفني والمالي لخدمات الأعمال للمشاريع المحتضنة (Seed Capital Fund for Incubates) والشركات المبتدئة بما في ذلك الخدمات المحاسبية والإدارية والبنكية والتسويقية والقانونية وتطوير خطط التدريب المناسبة لمدراء الشركات الصغيرة والجديدة والتركيز على المهارات المطلوبة مع الإشارة إلى تشجيع فكرة سيدات الأعمال.

(كلفة التنفيذ: ٤,٥ مليون دينار)

الهدف: توفير التدريب لأصحاب المشاريع في مجالات إنشاء الأعمال وتطويرها والتسويق والادارة واعداد الخطط وغيرها من المهارات اللازمة، اضافة الى توفير الاستشارات المجانية في حقوق الملكية الفكرية وتسجيل الشركات والأمور القانونية، كما يهدف هذا النشاط إلى توفير الدعم المالي لأصحاب الأفكار الإبداعية لتطوير فكرة المشروع وتحويلها الى منتجات قابلة للتسويق وتحقيق الربح، مما

يؤدي الى رفع نسبة نجاح الشركات المبتدئة نظراً لأهميتها في تخفيض مستوى البطالة وتعزيز التوظيف الذاتي والمساهمة في ادخال التكنولوجيا والمنتجات الجديدة وزيادة فرص العمل ونمو القطاع الإنتاجي.

٤,٤ إنشاء مراكز للإبداع: وذلك من خلال إنشاء حاضنات أعمال جديدة بهدف توفير المكان المناسب لاحتضان المشاريع والمكاتب والمعدات المكتبية والدعم اللوجستي اضافة الى تدريب الكوادر الادارية والفنية للحاضنة وتأهيلهم لمساعدة اصحاب المشاريع الريادية.
(كلفة التنفيذ: ١,٥ مليون دينار)

الهدف: يهدف إنشاء حاضنات أعمال ومراكز ابداع جديدة الى نشر روح الريادة وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحفيز رواد الاعمال واصحاب المشاريع الابداعية على تأسيس مؤسسات انتاجية جديدة وذلك في مختلف التخصصات وفي مختلف مناطق المملكة وتوفير الفرص امام أصحاب المشاريع الجديدة للاستفادة من الدعم المقدم لرواد الأعمال.

وقد قامت وزارة الصناعة التجارة من خلال تقوم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ومنذ العام ٢٠٠٤ بافتتاح أربعة مراكز إبداع في مناطق مختلفة من المملكة وانضمام حاضنة أعمال خامسة لشبكة حاضنات الأعمال، كما تعمل المؤسسة حالياً على تأسيس حاضنتين جديدتين واحدة للسيدات والأخرى في المناطق الجنوبية من المملكة وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتسعى المؤسسة لتمويل إنشاء حاضنتي أعمال جديدتين حتى نهاية العام ٢٠١٠.

٥. تحديث المنتجات الأردنية من خلال خدمات تصميم ومراقبة الجودة عن طريق إنشاء مراكز فنية متخصصة (Specialized Technical Centers) في مجالات التعبئة والتغليف والتصميم والأدوية ومنتجات البحر الميت لتقوم بتقديم الخدمات الفنية المتخصصة وتشجيع إقامة مراكز التميز العلمي على غرار المراكز العالمية لإدارة الجودة الشاملة ونشر الإنتاجية.

(كلفة التنفيذ: ١٥ مليون دينار)

الهدف: إنشاء مراكز فنية متخصصة لتقديم الخدمات الفنية المتخصصة في المجالات المذكورة أعلاه.

٦. تطوير وتسهيل برامج التسهيلات المالية (Access to Finance) لدعم عملية تطوير المشاريع من خلال:

٦,١- إنشاء صناديق لرأس المال المغامر (Venture Capital) ورأس المال الأولي (Early Stage Capital) ورأس المال التأسيسي (Seed Capital Fund) (تكلفة التنفيذ: ٣٠ مليون دينار)

٦,٢- ضمان القروض (Loan Guarantees) لتسهيل عملية تحديث المشاريع الصناعية وتنفيذ برامجها التطويرية، وذلك من خلال زيادة قدرة الشركة الأردنية لضمان القروض على التوسع ببرامجها التشغيلية المختلفة والمتضمنة: - خدمة أصحاب القروض الصناعية والخدمية وبالأخص أصحاب المشاريع المبتدأة والذين يواجهون صعوبات بتأسيس مشاريعهم التي تمتلك فرصة وجدوى اقتصادية ملائمة.

- التوسع في ضمان القروض الإنتاجية متوسطة وطويلة الأجل. (تكلفة التنفيذ: ٨ مليون دينار)

٦,٣- تمويل وائتمان الصادرات (Export Guarantees) لخدمة المصدرين وتوسيع قاعدة ضمان الصادرات الوطنية وتدريب العاملين فيها لخدمة المصدرين الصناعيين، وذلك من خلال زيادة قدرة الشركة الأردنية لضمان القروض على التوسع ببرامجها التشغيلية المختلفة والمتضمنة:

- توفير خدمات ضمان ائتمان شاملة تمكن الشركة من التوسع بمظلة ائتمان الصادرات.

- التوسع بشريحة الزبائن الصناعيين المتعاملين مع الشركة ضمن برنامج المستثمرين المحليين.

(كلفة التنفيذ: ٦,١٥ مليون دينار)

٧. تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصناعية في مجال ترشيد استهلاك الطاقة واستعمال مصادر بديلة للطاقة عن طريق:
- إعداد حملات توعية واسعة حول ترشيد استهلاك الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة وبيان مدى الفائدة على القطاع الصناعي من خلال تقليل الكلف والاستفادة من برامج الدعم والإعفاءات.
 - تأسيس صندوق كفاءة الطاقة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الصناعية المختلفة وإعداد دراسات خاصة بترشيد استهلاك الطاقة في القطاعات الصناعية وفي برامج استخدام المصادر البديلة.
 - إنشاء مكاتب خدمات الجمهور للصناعيين لتقديم الاستشارة والمعلومات للجمهور حول مواضيع ترشيد الطاقة وكفاءة الاستخدام.
 - إجراء دراسات تفصيلية فنية للشركات الصناعية بحيث تتضمن هذه الدراسات تحليل تفصيلي للخصائص الفنية والإجرائية لخطوط الإنتاج وتنفيذ الإجراءات والتوصيات الناتجة عن هذه الدراسات لتحقيق الوفورات الممكنة.

(كلفة التنفيذ: ٢ مليون دينار)

٨. تنظيم أنشطة ترويجية محلية لدعم المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية وزيادة الوعي الوطني حول أهمية دعم المنتجات الوطنية.
- وتهدف الأنشطة الترويجية إلى:**
- تعزيز الثقة بالمنتجات الأردنية عن طريق تنظيم ندوات في جميع المحافظات لنشر الوعي بجودة المنتجات الأردنية.
 - التعريف بالمنتجات الأردنية ومنافستها للمنتجات الأجنبية المتوفرة في الأسواق المحلية.

- تشجيع المستهلك الاردني على شراء المنتجات الأردنية كبداية للمنتجات الاجنبية.
 - تنظيم برامج إعلامية ترويجية متكاملة للمنتجات الاردنية عن طريق التلفزيون والاذاعة والصحف وغيرها... .
 - إقامة المعارض المحلية.
- (كلفة التنفيذ: ٢ مليون دينار)

ثانياً: تنمية الصادرات:

تبنى استراتيجيات وبرامج أكثر فاعلية تتضمن السعي لتعزيز تنافسية المنتجات الأردنية في مجال الجودة والسعر والقيام بترويج الصادرات الوطنية الأردنية ودعم تسويقها عن طريق:

- ١- إجراء دراسات تسويقية شمولية بهدف إيجاد أسواق جديدة وإنشاء مراكز تجارية جديدة في الأسواق الواعدة مثل أوروبا وإفريقيا ووسط آسيا.
- الهدف:

- تحديد السوق المستهدف والمنتج وآلية الدخول الى الاسواق الواعدة الجديدة، حيث تحدد الدراسة الاحتياجات وتوفر البدائل والمواد الاولية والمنافسين كما أنها تطلع على متطلبات السوق من حيث القوانين والموصفات والطلب وتساهم في تحديد آلية الدخول اليه.
 - التعرف على احتياجات السوق من البضائع والمنتجات وآلية الدخول إليه وتقييم أهمية إقامة مراكز تجارية في السوق المستهدف.
 - التعاون مع المؤسسات النظرية والمؤسسات المتخصصة من اجل عمل الدراسات الميدانية والمسح السوقي للأسواق المستهدفة.
- (كلفة التنفيذ: ١,٧٥٠ مليون دينار)

- ٢- إنشاء بيوت تصدير متخصصة (Export Houses) من قبل القطاع الخاص تتولى مهام الترويج لقطاعات صناعية محددة في الأسواق المستهدفة.

الهدف:

- تشجيع القطاع الخاص على تحمل المسؤولية وأخذ المبادرة للنهوض بالصناعات والقطاعات المختلفة مما ينعكس على الناتج المحلي الاجمالي.
 - تشجيع القطاع الخاص على إنشاء بيوت التصدير عن طريق وضع آليات وحوافز لإنشاء بيوت التصدير وتقديم الدعم المادي واللوجستي اللازم لهذه البيوت من اجل تسهيل مهمتها في الترويج للمنتجات الاردنية وخصوصا للأسواق غير التقليدية والتي يقوم القطاع الخاص بتعزيز تواجد المنتجات الاردنية فيها من خلال قنوات الاتصال الخاصة به.
- (كلفة التنفيذ: ١,٢ مليون دينار)

- ٣- تنظيم بعثات ترويجية للمنتجات الأردنية والمشاركة في المعارض الإقليمية والدولية والقطاعية المتخصصة والعمل على تنويع المنتجات والأسواق (Export and Market Diversification) والتنسيق في الترويج مع السفارات الأردنية في الخارج للعمل على ترويج المنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية.

الهدف:

- تنظيم معارض شاملة في الأسواق المستهدفة وتنظيم المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة قطاعيا بهدف الترويج للصناعات الاردنية على أن لا يقل عددها عن 35 معرضا سنويا.
- تنظيم عدة بعثات تسويقية متخصصة وشاملة لعدة اسواق بهدف فتح قنوات تصديرية جديدة ودخول اسواق جديدة ومساعدة الشركات المشاركة على الاطلاع على اهم ما وصلت اليه التكنولوجيا بهدف الاستفادة منها ونقلها.
- المشاركة في المعارض وإقامتها وتنظيم البعثات الترويجية مما يساهم وبشكل كبير بالتعريف بالمنتج الأردني وإيجاد فرص تصديرية جديدة.
- إن تنفيذ البرامج الترويجية الخاصة بالمعارض والبعثات التسويقية ينعكس إيجابياً على المجتمع المحلي من حيث خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة والفقر وزيادة عائدات الخزينة من العملة الاجنبية وتحفيز زيادة

الاستثمارات في القطاعات المتخصصة الداعمة والمكملة لعملية الانتاج والتي تساهم في تسويق المنتج وتصديره.
(كلفة التنفيذ: ١٠ مليون دينار)

٤- الترويج لدى القطاع الخاص للاستفادة من ميزات تراكم المنشأ التي ستأهل المنتجات الأردنية للدخول في الأسواق المستهدفة كاتفاقية أغادير واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ومن التعاون مع دول أخرى في المنطقة العربية لتحقيق هذا المبدأ لغايات التصدير للأسواق الأمريكية والأوروبية.
(كلفة التنفيذ: ١ مليون دينار)

ثالثاً: تشجيع الاستثمار:

تعمل مؤسسة تشجيع الاستثمار على تطوير سياسات تشجيع الاستثمار والتي تتضمن القطاع الصناعي وذلك من خلال البرامج والمشاريع المتعددة التي تقوم المؤسسة بإنجازها ومن ضمنها:

١. مشروع الخارطة الإستثمارية: يركز على إستحداث فرص إستثمارية جديدة مدروسة أغلبها صناعية وذلك من خلال القيام بمسح شامل لكافة القطاعات ذات الأولوية الوطنية بالإضافة الى قطاعات إضافية جديدة ذات فرص نمو على المدى الطويل، وتوزيع هذه الفرص على المحافظات بما يكفل العدالة في توزيع المكتسبات الإقتصادية. وقد تم إستحداث ٧٥ دراسة جدوى مبدئية في المرحلة الأولى من المشروع، وستعمل المؤسسة في الفترة المقبلة على زيادة عدد دراسات الجدوى لمشاريع الخارطة الإستثمارية وبالذات تلك الصناعية.
(كلفة التنفيذ: ١ مليون دينار)

٢. استحداث خرائط استثمارية للمحافظات والتي ستركز على المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة بهدف زيادة مشاركة أهالي المحافظات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخلق فرص عمل لأبناء المحافظات مما

سيساعد في تقليل نسب الفقر والبطالة. وستعتمد كل خارطة على المميزات النسبية والتنافسية لكل محافظة .
(كلفة التنفيذ: ١,٢ مليون دينار)

٣. مشروع الدراسات الاستطلاعية والترويج

يركز مشروع الدراسات الاستطلاعية والترويج على إستهداف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية بما يتواءم مع الميزة التنافسية لعدد من القطاعات ذات الأولوية الوطنية والتي تم تحديدها من خلال البحث ودراسة مزايا السوق الأردني وتحليل القطاعات الأكثر تنافسية. الكثير من القطاعات والإستثمارات المستهدفة هي صناعية ذات قيمة مضافة عالية. تم تحديد ودراسة ستة عشر دولة توفر فرص إستثمارية للمملكة وخلال عام ٢٠٠٩ ستعمل المؤسسة على دراسة عشر دول جديدة وترتيب مهام ترويجية متعددة بغرض جذب الإستثمار.

(كلفة التنفيذ: ١,١ مليون دينار)

رابعاً: المواصفات والمقاييس:

١. التقييس: زيادة وتفعيل مشاركة الصناعيين الأردنيين في اللجان الفنية الدولية والإقليمية والوطنية التي تقوم بوضع المواصفات وتقديم الدعم الفني لهم، وذلك للمحافظة على مصالح الصناعة وعدم فرض المتطلبات الفنية على الصناعيين دون مشاركتهم والعمل على موائمة القواعد الفنية والمواصفات القياسية مع تلك الخاصة بالدول التي ترتبط مع الأردن باتفاقيات تجارة حرة لتسهيل التصدير لهذه الدول.
(كلفة التنفيذ: ٤٥٠ ألف دينار)

٢. تقييم المطابقة: حصول المختبرات وهيئات شهادات المطابقة على الاعتماد في المجالات ذات الأولوية لتصدير وتطبيق أنظمة إدارة الجودة حسب المواصفات الدولية لتقييم المطابقة وتطبيق متطلبات الكفاءة الفنية والمشاركة في فحوصات المقارنة البيئية الدولية.
(كلفة التنفيذ: ١٥٠ ألف دينار)

٣. مسح الأسواق: تطوير الإجراءات اللازمة لمسح الأسواق والرقابة على المصانع بناء على نظام مبني على المخاطر، وتطوير نظام الكتروني لتخزين المعلومات والوثائق المتعلقة بالمنتجات الخطرة في الأسواق وتأسيس مجلس وطني لمسح الأسواق لوضع السياسات والتوجيهات بهذا الخصوص.
(كلفة التنفيذ: ٦٠٠ ألف دينار)

٤. المقاييس: تطوير المركز الوطني للمترولوجيا للحفاظ على المعايير الوطنية وضمان معاييرتها وانسجامها مع المعايير الدولية والانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية للمترولوجيا وتطبيق الإرشادات الدولية في مجال المقاييس القانونية وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الصناعية في هذا المجال.
(كلفة التنفيذ: ٤٥٠ ألف دينار)

٥. المعلومات: تطوير قاعدة البيانات للمواصفات الأردنية لتشمل القواعد الفنية الوطنية غير الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس، وتوفير هذه المعلومات في قاعدة البيانات الدولية، وزيادة وعي الصناعيين وتعزيز معرفتهم بالمستجدات والتشريعات والأنظمة الخاصة بالمواصفات والمقاييس وتقديم المساعدة الفنية لهم.
(كلفة التنفيذ: ٧٥ ألف دينار)

٦. الاعتماد: توسيع مجال الاعتماد ليشمل اعتماد الهيئات المانحة لشهادات المطابقة للمنتجات والحصول على الاعتراف متعدد الأطراف مع أعضاء منظمات الاعتماد الدولية والإقليمية.
(كلفة التنفيذ: ١,٥ مليون دينار)

خامساً: البيئة:

تبني سياسات وممارسات صديقة للبيئة تعزز دخول المنتجات الأردنية إلى الأسواق العالمية وذلك من خلال:

- توفير الدعم الفني اللازم للمساعدة في معالجة المياه العادمة والفضلات الصناعية ومساندة المؤسسات الصناعية الراغبة في تطوير واستخدام التقنيات النظيفة بيئياً وتطوير أنظمة الإدارة البيئية وإعادة تدوير المياه والعمل على تخفيض النفايات الصناعية في المصانع.
 - توفير الأماكن المناسبة للتخلص من الفضلات الصناعية والمياه العادمة الصناعية والمساعدة في توفير وسائل النقل المناسبة لنقل الفضلات من المصانع إلى مواقع المعالجة المناسبة.
 - توعية القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة.
- استحداث جائزة للتميز في الممارسات الصديقة للبيئة.

سادساً: السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية

١. تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة وبتمثيل القطاعين العام والخاص للإشراف على تنفيذ محاور السياسة الصناعية ضمن جدول زمني محدد.
(كلفة التنفيذ: ٢٥٠ ألف دينار)

٢. مراجعة وتطوير التشريعات المتعلقة بالقطاع الصناعي وذلك من خلال تشكيل فريق عمل من القطاعين العام والخاص وبالتنسيق مع جهة استشارية متخصصة بهدف تطوير القطاع الصناعي وبما يتواءم مع المتغيرات والمستجدات في هذا المجال.
(كلفة التنفيذ ١٠٠ ألف دينار)

٣. إنشاء قاعدة بيانات صناعية مركزية شاملة في وزارة الصناعة والتجارة.

ملخص كلفة تنفيذ السياسة الصناعية:

| التوصيات | كلفة التنفيذ (مليون دينار) | محاور دعم الصناعة الوطنية |
|----------|-------------------------------|---|
| : | ٩٢,٦٥ | أولاً: الدعم الفني والمالي والبحث والتطوير والإبداع |
| ■ | ١٣,٩٥ | ثانياً: تنمية الصادرات |
| إ | 3.30 | ثالثاً: تشجيع الاستثمار |
| ق | 3.225 | رابعاً: المواصفات والمقاييس |
| ر | ----- | خامساً: البيئة |
| ا | .350 | سادساً: السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية |
| ر | ١١٣,٤٧٥ | المجموع |

مسودة السياسة الصناعية الجديدة والتي حددت السياسات العامة والاستراتيجيات والآليات اللازمة لتنفيذها خلال الثلاثة أعوام القادمة (٢٠٠٩ - ٢٠١١) ، وذلك لتقديم المساعدة الفنية والمالية المباشرة وغير المباشرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمبتدئة لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والأجنبي.

- تكليف وزارة الصناعة والتجارة/ مديرية التنمية الصناعية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط التنفيذية اللازمة.
- تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية وتشكيل فرق العمل المكلفة للقيام بالمهام المناطة به.

ملحق رقم (١)

المؤشرات الاقتصادية (الصناعية):

جدول رقم (١) - المؤشرات الصناعية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٨*

| المؤشر السنة | مساهمة القطاع الصناعي في GDP المليون دينار | العمالة بالآلاف | الصادرات الصناعية بالمليون دينار | الاستثمار الصناعي بالمليون دينار |
|-----------------|---|--------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|
| ٢٠٠٠ | ١١١٣,١ | ١٣٤ | — | — |
| ٢٠٠١ | 1178.2 | ١٤٠ | ١٢٤٠ | ٧٦٥,٩ |
| ٢٠٠٢ | 1333 | ١٤٠ | ١٤٣٠ | ٢٧٧,٥ |
| ٢٠٠٣ | 1435.9 | ١٤٣ | ١٥٣٣ | ٢٣٩,٥ |
| ٢٠٠٤ | 1733.4 | ١٥٢ | ٢١٢٥ | ٣٤٥,٦ |
| ٢٠٠٥ | 1924.8 | ١٦٣ | ٢٣٣١ | ٤١٣,١ |
| ٢٠٠٦ | 2177.4 | ١٦٠ | ٢٦٢٨ | ١٤٨٩,٩ |
| ٢٠٠٧ | 2410.1 | — | 2806 | ١٧٦١,٦ |
| ٢٠٠٨ | **876.5 | — | 2083 | — |

* البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، نشرات مختلفة.

* دائرة الإحصاءات العامة: المسح الصناعي، نشرات مختلفة.

جدول رقم (٢) - نمو المؤشرات الصناعية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٨ (%)

| المؤشر (%) السنة | مساهمة القطاع الصناعي في GDP | العمالة | الصادرات الصناعية | الاستثمار الصناعي |
|---------------------|------------------------------------|---------|----------------------|-------------------|
| ٢٠٠١ | ٥,٨ | ٤ | ٢٦ | — |
| ٢٠٠٢ | ١٣ | ٠ | ١٥ | - ٦٣ |
| ٢٠٠٣ | ٨ | ٢ | ٧ | - ٤١ |

| | | | | |
|--------------------|-------|----|-----|---------------------------|
| ٤٤ | ٣٩ | ٦ | ١٣ | ٢٠٠٤ |
| ٢٠ | ١٠ | ٧ | ٦ | ٢٠٠٥ |
| ٢٦٠ | ١٣ | -٢ | ٧ | ٢٠٠٦ |
| ١٨ | 7 | — | ٤ | ٢٠٠٧ |
| — | ***30 | — | ٥,٤ | ٢٠٠٨ حتى نهاية تموز |
| -٤,٤ أو ٤٠ **** | ١٦,٧ | ٥ | ٧,٨ | معدل النمو خلال الفترة |

** نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الى ٢٠٠٨/٦/٣١ .

*** نسبة نمو الصادرات الوطنية(حتى شهر تموز مقارنة بنفس الفترة للعام ٢٠٠٧ .

**** نسبة ٤٠% في حال احتساب معدل النمو لجميع السنوات، ونسبة ٤,٤-% في حال استثناء نسبة نمو سنة ٢٠٠٦ بسبب حدوث طفرة في الاستثمار في ذلك العام.